

التعليل المصطلحي: دراسة في المصطلحات النحوية

Term reasoning: A study of grammatical terms

أ/د مبارك عبد القادر
جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
mobarek_aek@yahoo.fr

ط.د. / شباب نورالدين *
جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
noreddine.chebab@univ-sba.dz

تاريخ القبول: 2022/02/14

تاريخ الاستلام: 2021/11/03

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المصطلحات النحوية، بهدف الكشف عن أهم الاعتبارات التي اعتمدها النحاة في توليد مصطلحاتهم وتسميتها، مسيطرة الضوء في تفسير العلة المصطلحية على أربعة اعتبارات رئيسة هي: الاعتبار الدلالي، والاعتبار النحوي، والاعتبار الوظيفي، والاعتبار الشكلي، بالموازاة مع ذلك يكشف البحث عن أثر المجاز والصدور عن المعنى اللغوي في صناعة المداخل الاصطلاحية؛ ذلك أنّ أغلب مصطلحات النحو العربي قد تشكّلت بناءً على الوصل الدلالي من خلال صرف الألفاظ عن معانيها اللغوية الأصلية وشحنها بمعانٍ صناعية جديدة كقيلة بتعيين المفاهيم النحوية واختزال حدودها.

الكلمات المفتاحية: مصطلح، نحو مفهوم، علة، تسمية.

Abstract:

This study deals with grammatical terminology, with the aim of uncovering the most important considerations adopted by grammarians in generating and naming their terms, shedding light in the interpretation of the terminological cause on four main considerations: the semantic consideration, the grammatical consideration, the consideration of function, and the consideration of form, in parallel with that the search reveals the effect of The metaphor and the issuance of the linguistic meaning in the manufacture of idiomatic approaches; This is because most of the terms of Arabic grammar were formed based on the semantic connection by distracting the words from their original linguistic meanings and charging them with new industrial meanings capable of defining the grammatical concepts and reducing their boundaries.

Key words: Term, grammar, concept, cause, Naming.

1- توطئة:

تعدّ مصطلحات كلّ علم مفاتيحه التي لا غنى لطالبيه والمشتغلين به عن معرفتها والإلمام بها؛ فهي وسيلة التعبير عن مفاهيمه والسبيل إلى إدراك أصوله ومسائله ومضامينه المعرفيّة، وفي هذا الصدد يقول التهانوي: "إنّ أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، إنّ لكلّ علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى ان فهمه دليلاً"¹. وكذلك الشأن في مصطلحات النّحو العربيّ التي تعدّ جزءاً أساسيّاً في البناء النظريّ له، إذ تتجلى من خلالها خلاصة الفكر النّحويّ برمته، حتّى ليتمكن القول بأنّ معرفة النّحو تتوقف على معرفة مصطلحاته، ولأهميّة هذا الموضوع أثرنا البحث فيه للنظر في إشكاليّة تسميّة المصطلحات النحويّة وتحديد طبيعة المعايير والاعتبارات التي اعتمدها النّحاة في تعيين المفاهيم النحويّة.

وقبل ذلك لا بأس أن تكون لنا وقفة وجيزة عند تحديد المصطلح عموماً والمصطلح النحوي خصوصاً، فما هو المصطلح وما هي طبيعة العلاقة بين معناه اللغويّ والاصطلاحيّ؟

2- تعريف المصطلح

1.2. - المصطلح في اللّغة:

تدلّنا المعاجم على أنّ أصل كلمة المصطلح في اللغة يرجع إلى مادة (ص ل ح)، وهو اسم مفعول على تقدير متعلّق محذوف أي: مصطلح عليه، وقال بعضهم إنّه "مصدر ميميّ نقل إلى الاسميّة بتخصيصه بهذا المدلول الجديد"²، وجاء في لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ) قوله: "والصّلح: تصالح القوم بينهم، والصّلح: السّلم، وقد اصطَلَحُوا، وصالحوا، وتصالحوا، واصّالحو، مشددة الصاد، قلبوا التاء صادًا، وأدغموها في الصاد بمعنى واحد"³.

ويتضح ممّا سبق أنّ لهذه المادة معان عديدة حسب ما ورد في المعاجم العربيّة تتمثل في الدلالة على الصلح والسلم والاتفاق وإزالة الفساد وهو أشهر معانيها وأقربها إلى المعنى المراد.

2.2 - المصطلح في الاصطلاح

أمّا اصطلاحاً فيذكر الجرجاني (ت 816هـ) في تعريفاته حدّ الاصطلاح قائلاً: "الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معيّن بين قوم معيّنين."⁴

ويعرّفه التهانوي (ت: 1175هـ) بأنّه "العرف الخاص؛ وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينهما؛ كالعموم والخصوص، أو لمشاركتها في أمرٍ، أو مشابقتها في وصف أو غيرها"⁵.

ويظهر لنا ممّا عرض أنّ العلاقة الدلاليّة قويّة بين لفظ الاصطلاح أو المصطلح ومفهومه الذي ينصرف إليه، والتركيز في العمليّة الاصطلاحية على عنصر الاتفاق ونقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد داخل مجال أو نسق معرّف محدّد.

3.2 - مفهوم المصطلح النحوي ونشأته

وأما المصطلح النحوي فهو مركب وصفي يتضمن نسبة المصطلح إلى النحو، ويحدّد أحد الباحثين مفهومه بقوله: "أما انتساب (المصطلح) هنا إلى (النحو) وقولنا (المصطلح النحوي) فيعني تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث، كما تخصص لفظ (النحو) من قبل بالبحث في قواعد العربيّة، وأصبح يعني العلم بأصولها وإعرابها"⁶. ولم يعرف العرب خلال المراحل الأولى لنشأة النحو المصطلح بهذا المعنى، بل حتى أولئك النحاة الذين يعود لهم الفضل في ابتكار مصطلحات هذا العلم وقفوا كلّ اهتمامهم على عرض القضايا النحوية وشرحها شرحاً لغوياً ولم يدر في خلداهم أبداً الاهتمام بتوليد مصطلحات فنيّة يكتب لها البقاء والتداول قبل أن تكتسب عباراتهم التي استعملوها بعدها الفني والاصطلاحي. وهذا ما يذهب إليه أحد الباحثين إذ يقول: "وكانت علامات الإعراب والبناء من ضمّ وفتح وكسر ورفع ونصب وجزّ هي اصطلاحات النحو. وبهذا يكون أبو الأسود الدؤلي قد ولج بعمله أبواب النحو، ومصطلحاته دون أن يكون قاصداً ذلك قصداً"⁷. ويستفاد من هذا الكلام أنّ أوليّة وضع المصطلحات النحوية تنسب لأبي الأسود الدؤلي بغض النظر عن مسألة القصدية التي من الطبيعي أن نشكّ في تحقيقها طالما أنّ النحو كان لا يزال في طور نشأته ولم تبلغ مصطلحاته درجة النضج والاستقرار بعد، إذ كان أرباب هذه الصناعة يلجؤون إلى أسلوب التمثيل النحوي في شرح الظواهر النحويّة ووصفها وصفاً لغوياً قبل أن يهتدوا إلى استخدام المصطلحات التي كان لهم فضل الإسهام في عمليّة بنائها وتطويرها اعتماداً على منهج أساسه الانطلاق من المفاهيم ومراعاة مبدأ التناسب والمشكلة بين المتصورات وألفاظها، وفي هذا الشأن يقول مصطفى الشهابي: "والمصطلحات لا توضع ارتجالاً ولا بدّ في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي"⁸. ويدلّ هذا على أنّ العمليّة الاصطلاحية ليست عمليّة اعتباطيّة وإنّما هي عمليّة معلّلة تُفسّر بوجود مناسبة أو مشابهة بين المصطلح والمفهوم الذي يدلّ عليه.

3- ارتباط تسمية المصطلح النحوي بمعناه اللّغوي:

عرّف العلماء عمليّة الاصطلاح بأنّها "إخراج الشّيء عن المَعْنَى اللّغَوِيّ إلى معنى آخر لبيان المراد"⁹. وهذا الحدّ ينطوي على بيان الآلية التي اعتمدها النحاة في وضع ألقاب المفاهيم وتسميتها وهي آلية التوليد الدلالي أو المجاز الذي يعدّ شكلاً من أشكالها، ومعلوم أنّهم "قد صرحوا بأنّ الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخصّ من اللّغويّة لا مبيّنة لها"¹⁰. ومن هذا المنطلق يظهر لنا مدى اعتمادهم في صياغة المصطلحات النحويّة على طريقة التوليد الدلالي من خلال تخصيص دلالة الألفاظ العامة ونقلها للدلالة على معانٍ نحويّة خاصة.

وإنّ المتأمل في مصطلحات علوم اللغة العربيّة عموماً وما تدلّ عليه يجدها في مجملها تستند على نقل معانيها اللغويّة إلى مجالها الخاص، وليس من المبالغة أن يقول الشهابي: "وألفاظ النّحو والصرف والعروض والإعراب والإدغام، وأسماء الحركات، وأسماء بحور الشعر كلّها لها معان لغويّة ومعان اصطلاحية استعملت مجازاً عندما وضعت تلك العلوم في صدر الإسلام"¹¹. ويُفهم من هذا النصّ أنّ المصطلحات اللغويّة والنحويّة في غالبها نشأت من رحم المعنى اللغويّ وصدرت عنه، وسنحاول هنا أن نعرض لبعض المصطلحات النّحويّة التي كان للصدور عن المعنى الأصلي دور رئيس في اختيارها وتشكيلها.

1.3 - النّحو:

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) في مادة (ن ح ا) قوله: "والنّحْو: القصد والطريق، يَكُونُ طَرَفًا وَيَكُونُ اسْمًا، نَحَاهُ يَنْحُوهُ وَيَنْحَاهُ نَحْوًا وَانْتَحَاهُ، وَنَحْوُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُ"¹².

ويتضح من كلامه أنّ لفظ النّحو في اللّغة يحمل معنى القصد، غير أنّ الخصري يذكر في حاشيته معاني لغويّة أخرى يوردها في قوله: "وللنّحو لغة ستّة معانٍ: القصد والجهة، كَنَحَوْتُ نَحْوَ الْبَيْتِ، والمثُل: كزَيْدٌ نَحَوَ عَمْرُوَ والمقدار: كعندي نَحْوُ أَلْفٍ، والقسم: كهذا على خمسة أنحاء، والبعض كَأَكْلْتُ نَحْوَ السَّمَكَةِ، وأظهرها وأكثرها الأول"¹³.

ولئن كان الخصري يحصي للنّحو ستّة معان لغويّة هي: القصد والجهة والمثُل والمقدار والقسم والبعض، فإنّه في نهاية المطاف يعود ليرجّح المعنى الأول الذي ورد ذكره في لسان العرب وهو معنى القصد.

أمّا في الاصطلاح فيعرّف ابن جني (ت 392 هـ) النّحو بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالشّتيّة والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها"¹⁴.

ولا شك أنّ المناسبة بين معناه اللغوي والاصطلاحي ظاهرة بجلاء في هذا التعريف، وقبل ذلك نجد الزجاجي (ت 337 هـ) يورد كلاماً يبيّن فيه علّة تسمية هذا النوع من العلم نَحْوًا؛ فيذكر أنّ أبا الأسود الدؤلي كان قد همّ بوضع كتاب يجمع فيه أصول العربيّة غير أنّ زياداً منعه من ذلك، حتى إذا فشا اللّحن وكثر، عاد وأمره أن يفعل ما كان قد نَماه عنه في السابق، فوضع بذلك كتاباً فيه جمل العربيّة ثمّ قال لهم: "انحوا هذا النّحو، أي اقصدوه. والنّحو القصد، فسمي لذلك نَحْوًا"¹⁵.

وينضوي هذا التعليل على ما يعضد ما ذهب إليه ابن جني في تعريفه، ممّا يحملنا على الاطمئنان بأنّ الباعث على اختيار تسمية هذا العلم باسم النّحو هو ملاحظة قدر من التشابه بين معناه اللغوي ودلالته الاصطلاحية الجديدة.

2.3 - العامل:

لقد حظيت نظرية العامل في النّحو العربي باهتمام النّحاة قديماً وحديثاً باعتبارها أحد أهمّ الأسس التي بنيّت عليها أصول النّحو العربي، فما هو حدّ هذا المصطلح؟ وما العلاقة التي تربط بين معناه اللغوي والاصطلاحي؟

إنّ "العامل" في اللغة لفظ مشتق من العمل بصيغة اسم الفاعل، وعمل عملاً إذا فعل فعلاً، أمّا اصطلاحاً فقد ورد تعريفه في "لسان العرب" كما يأتي: "والعاملُ في العربيّة: ما عمل عملاً مّا فرغ أو نصّب أو جرّ، كالفاعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أخذت فيه نوعاً من الإعراب"¹⁶. فابن منظور يعرض هنا إلى تعريف العامل بمفهومه الاصطلاحي في النحو تعريفاً مدعماً بالتمثيل، ويبيّن ما يترتب عنه من أثر إعرابي في معموله، وأمّا في تعريفات الشريف الجرجاني فالعامل "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"¹⁷. ولا شك أنّ المصادر تكاد تتفق في شأن تحديد العامل وتبرز أثره في تحديد الوظائف النحويّة والكشف عن العلائق بين عناصر التركيب اللّغوي إلى جانب ضبط العلامات الإعرابيّة، غير أنّ الذي يهتّم هنا هو ما نقف عليه من قوة الصّلة ومدى التشابه بين دلالة المصطلح في عرف النّحاة وأصله اللّغوي ممّا يعدّ باعثاً على التسميّة ومسوّغاً للاصطلاح.

3.3 - الإعراب:

ومن ذلك مصطلح الإعراب الذي يعرفه الأنباري (ت 577هـ) بقوله: "أمّا الإعراب، فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً، أو تقديرًا"¹⁸. ولهذا اللفظ في اللغة عدّة معانٍ أهمّها: البيان، والإجادة، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء، وهي المعاني التي وضّحها أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) قائلاً: "الإعراب في اللغة: الإبانة، يقال أعرب عن حاجته أبان عنها، والتحسين أعربت الشيء حسنته، والتغيير أعربت معدة الرجل، وأعربها الله غيرهما، والانتقال: عربت الدابة في مرعاها: جالت، وأعربها صاحبها. فمعنى الإبانة: تعدّت بعن، فالهمزة ليست للتعدية، وفي الباقي للتعدية لا في عربت بمعنى تغيّرت، فقبل الهمزة في أعربت للإزالة أي أزلت عربها"¹⁹.

تلك هي إذاً معاني الإعراب وأصل الأوجه المحتملة للتعليل المصطلحي له، ولعلّ أظهرها أن يكون هذا اللقب مأخوذاً من الفعل (أعرب) بمعنى أبان، وهو ما ذهب إليه ابن جني إذ اختار في تحديده عبارة الإبانة عن المعاني دون غيرها فقال: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرمَ سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"²⁰.

ومنه نخلص إلى القول بأنّ مصطلح الإعراب ليس إلّا مثالا واضحا على استمرار المعنى اللّغوي إلى حدّ كبير في المصطلح، ودليلاً على حرص النّحاة على مراعاة التناسب والمشاكلة بين المعنى اللّغوي للفظ ومعناه الجديد بعد شحنه بالمعنى الاصطلاحي.

4.3 - المبتدأ:

جاء مصطلح المبتدأ اسماً مشتقاً في صيغة اسم المفعول مع حذف الجار والمجرور المتممين له إذ أنّ أصله المبتدأ به. وهو في الاصطلاح حسب تعريف ابن جني: "كلُّ اسمٍ ابتدأته وعربته من العوامل اللفظيّة وعرضته لها وجعلته أولاً لثان يكون الثّاني خبراً عن الأول ومُسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول زيد قائم ومحمّد منطلق فزيد ومحمّد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"²¹.

كما يعرفه ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظيّة للإخبار عنه"²². وتعلّق إبناس الحديدي على علّة اختيار التسميّة في هذا المصطلح قائلة: "وكما نلاحظ فاللفظ اللغويّ جاء متناسبا مع المفهوم وإن كانت الدلالة المعجميّة هي الابتداء اللفظي الصريح، أمّا الدلالة المفهوميّة فتعني الابتداء من حيث الرتبة، فالمبتدأ النحويّ رتبته الابتداء وإن تأخر لفظاً"²³.

ويبدو من خلال حديث هذه الباحثة أنّ اختيار هذا اللفظ جاء مناسباً لمفهومه إلى حدّ بعيد بالنظر إلى اعتبار رتبته الأصليّة في الجملة الاسميّة ولا يضيره تغيير رتبته وجواز تأخره عن خبره؛ إذ ليس شرطاً أن يدلّ المصطلح دلالة تفصيليّة على المسائل، كما لا يشترط في وضعه ملاحظة جميع أفراد المفهوم وسماته، وإنّما بحسب المصطلح أن يدلّ على أهمّ سمة من سمات المفهوم، وقد بيّن بعض الباحثين هذا الجانب بقوله: "لقد اختار النحاة أن يسمّوا مصطلحاتهم بالرجوع إلى ما أفادته متصوراتها من معانٍ نحويّة وكان تركيزهم في كلّ تسميّة على ما اصطلاحنا عليه بالقيمة المهيمنة على المفهوم أو السمة التي يعدّها النحويّ المصطلح أكثر إفادةً من غيرها"²⁴. وإذا بحثنا في متصور المبتدأ وما يتضمنه من عناصر وسمات مفيدة وجدنا عدّة عناصر أساسيّة أبرزها الاسميّة والأوليّة والإسناد والتعريّة من العوامل اللفظيّة، ويمكن تفسير وجه التسميّة بأنّ المصطلح عليه ارتأى أنّ الأولى هي السمة الغالبة والركن الأهم والأكثر إفادة في المفهوم فاختر إطلاقات ما يناسب هذه السمة أو الخاصيّة من الألقاب. ونخلص إثر عرض الأمثلة السابقة إلى نتيجة واضحة يتبيّن لنا من خلالها الارتباط القويّ بين المعاني الاصطلاحية للألفاظ ومعانيها اللغوية الأصليّة، ولا يمكن أن تغيب ملاحظة هذه العلاقة عن بال المتأمل في أغلب المصطلحات النحويّة.

4- الاعتبارات القائمة في تسميّة المصطلحات النحويّة

إذا كان المعنى المعجمي من أقوى البواعث إسهاماً في تعيين المفاهيم النحويّة ووضع تسميّة المصطلحات النحويّة، فلا شك أنّ هناك اعتبارات أخرى تحكمت في عمليّة الإسماء، ونعني بالاعتبارات تلك العلل المصطلحيّة المبنية على زاوية النظر التي يرى من خلالها المصطلحون أركان المفهوم وأهمّ خصائصه لاختيار الاصطلاح الأنسب، وقد نبّه توفيق قريرة إلى ذلك معتقداً أنّ القدامى كان لهم وعيٌ صريحٌ بأهمّات المسائل الاصطلاحية، ومنها مراعاتهم لأهمّ ركن من أركان المتصور في اختيار التسميّة، فقال: "لما كان بين التسميات الاصطلاحية والمتصورات تناسبٌ وتشاكلٌ، فإنّ اختيار التسميّة يكون بمراعاة ركن من المتصور يعتبره المصطلحون أهمّ من غيره. ويكون ذلك الركن الزاوية التي من خلالها يُنظر إلى المصطلح بأكمله والاعتبار الذي يُعتمد في وضع التسميّة"²⁵.

وهذا رأي موفّق سديد، فاختر المصطلح يعبر عن زاوية النظر التي يرى من خلالها المصطلحون المفهوم؛ ولأنّ المصطلح لا يمكنه أن يحيط بجميع خصائص المفهوم فلا مناص للتحاكي من اعتبار ما يروونه أهمّ خاصيّة من خصائص المفهوم رمزاً له واختياراً مناسباً للتسميّة، ولعلّ أهمّ الاعتبارات التي راعاها النحاة في تعيين المفاهيم النحويّة: الاعتبار الدلالي والاعتبار النحوي والاعتبار الوظيفي والاعتبار الشكلي، وفيما يأتي تفصيل لهذه الاعتبارات.

4-1. - الاعتبار النحوي:

وينصرف المقصود به إلى مراعاة ما اتفق عليه أهل هذه الصناعة من اصطلاح دون الالتفات إلى الاعتبارات الأخرى ولا سيما الاعتبار الدلالي، وتكمن أهمية هذا الاعتبار ومراعاته في دفع ما قد يعتري دلالة المصطلح في تلقيه من لبس بسبب الخلط بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، ومن أكثر المصطلحات تمثيلاً للعلّة النحويّة أو مراعاة الاعتبار النحوي في التسميّة مصطلح الفاعل والمفعول به، وهما المصطلحان اللذان ساقف عندهما لتفسير وجه التسميّة فيهما.

1.1.4 - الفاعل:

يعرف ابن السراج الفاعل بقوله: "الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدّمًا قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنّما قلت على الفعل الذي بني للفاعل، لأفترق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول."²⁶

فالفاعل في العرف النحوي يطلق على كلّ ما أسند إليه فعل تام مقدّم مبني للمعلوم أو ماتضمن معناه وإن لم يكن هو فاعله الحقيقي، كالذي نراه في أساليب النفي والاستفهام وغيرها مثل قولنا: انكسر الزجاج، ومات الرجل، وهل قام زيد؟ ولم يأت الرجل ونحو ذلك من التعابير، إذ "ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه"²⁷.

ومن هذا المنطلق تجدهم لا يميزون تسميّة المسند إليه فاعلاً إذا تقدّم فعله نحو قولنا الجيش انتصر - بخلاف الكوفيين - ولعلّ ذلك راجع إلى اختيار الواضع لعنصر الإسناد والرتبة واعتبارهما السمة الأكثر إفادة في المفهوم، وبذلك يمكن القول إنّ العمليّة الاصطلاحيّة تضيف على الفاعل معنى أعمّ وأوسع من معناه اللغوي العام وهو ما يجعل قولهم "إنّ الأصل في المعاني الاصطلاحيّة كونها أخصّ من اللغويّة لا مباينة لها"²⁸ قاعدة غير مطّردة.

4.1.2- المفعول به:

أورد ابن هشام في كلامه عن المفعول به هذا الحدّ: "المفعول به وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ."²⁹ وعلّق في شرحه قائلاً: "هَذَا الْحَدُّ لِابْنِ الْحَاجِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِكَ "مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا" و"لَا تَضْرِبْ زَيْدًا" وَأَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُقُوعِ إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقُهُ بِمَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ "زَيْدًا" فِي الْمَثَالَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِضَرْبٍ وَأَنَّ ضَرْبَ يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ"³⁰.

وظاهر كلام صاحب الكافية أنّ المفعول به أمر اصطلاحى بحيث لا يجب أن يفهم من عبارة (وقوع فعل الفاعل عليه) الواردة في التعريف أن يكون ذلك الوقوع وقوعاً حقيقياً، وإنّما يكون المقصود به أنّه متعلق بالفعل المتعدّي الذي يطلبه، وبيان ذلك جليّ في المثال الذي ساقه المؤلّف وهو قوله "ما ضربت زيدا"؛ إذ يتضمن نفياً لوقوع فعل الضرب ولكن هذا المعنى لا يؤثر في معمول الفعل المتعدي (ضرب) إذ يبقى لفظ (زيد) في الاصطلاح النحويّ مفعولاً به، حتى وإن لم يقع عليه الفعل حقيقة.

4-2. - الاعتبار الدلالي:

ونقصد به مراعاة النَّحَاة للمعنى وتماهه في أفراد المفهوم عند إطلاق التسمية، أي: "أنَّ المعنى وتماهه هو الذي يوجّه إلى تسمية معينة"³¹، ويبرز أحد الدارسين أثر اعتبار الدلالة ومدى مراعاة النَّحَاة له في العملية الاصطلاحية بقوله: "إنَّ للاعتبار الدلالي قيمة مركزية في الاصطلاح على ضروب الكلم الثلاثة لأنَّ الدلالة كانت المؤسّس الحقيقي لهويتها أمّا الخصائص والعلامات الشكلية فإنّها كانت أقلّ منها اعتباراً"³².

وهذا رأيٌ سديد، فلا شك أنَّ مراعاة الجانب الدلالي وتقديمه على غيره من الاعتبارات كان أساس التوليد الدلالي في النَّحو العربي والاصطلاح على مفاهيمه، ويمكن أن نمثل له بمصطلح الأفعال الناقصة والاسم الموصول.

4.2.1 - الأفعال الناقصة:

جاء هذا المصطلح في بنية تركيبية وصفية وهو مصطلح مرادف لما يسمّى "كان وأخواتها"، ومن النَّحَاة من يجمع بين استعمال المصطلحين، إذ يقول عباس حسن: "كلامنا الآن على كان وأخواتها من الأفعال الناقصة التي تعمل عملها، وتسمى أيضاً: الأفعال الناقصة"³³، وهنا نكون إزاء ظاهرة الترادف المصطلحي التي تخلّ مبدأ أحادية التسمية، إذ نقف على اختلاف النَّحَاة في تسمية هذا الباب في المدونة النحوية بين مؤلف وآخر، ولم يقتصر اختلافهم عند حدّ التسمية وإنّما تجاوزوه إلى اختلافهم في تفسير سبب تسميتها أفعالاً ناقصة، ففريق منهم يقول بأنّها سميت ناقصة لدالتها على الزمن دون الحدث خلافاً لسائر الأفعال التامة التي تدل على الحدث والزمن، بينما يقول الفريق الآخر إنّها سميت ناقصة لافتقارها إلى المنصوب، ومنهم ابن مالك الذي يسمّيها "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" ويعلّل سبب تسميتها أفعالاً ناقصة بقوله: "وتسمّى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمان دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلّا ليس"³⁴.

فالظاهر من كلامه أنّه قد روعي البُعد الدلالي في علّة تسمية هذه الأفعال أفعالاً ناقصة؛ ويفسّر ذلك عنده بنقص دلالتها لافتقارها إلى الخبر الذي يتمّ به المعنى.

4.2.2 - الاسم الموصول

يعرض ابن يعيش في شرح المفصل لتعريف الاسم الموصول فيقول: "معنى الموصول أن لا يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتّم اسماً، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة"³⁵.

ويعني ذلك أنَّ الموصول الاسمي ناقص من حيث الدلالة ويحتاج إلى جملة بعده تسمى صلة الموصول ليكون كغيره من الأسماء التامة، وحدّه عند ابن مالك بأنّه: "ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية."³⁶

فهو اسم مبهم يحتاج إلى صلة وهي جملة تذكر بعده وتشتمل على عائد، وأمّا قوله: بخلفه فيشرحه أبو حيان النحوي بأنّه "ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خلف من الضمير، ومنه ما روي من كلامهم "أبو سعيد الذي رويت عن الخدري... يريدون رويت عنه"³⁷.

وهو ما يعني أنّ العائد هو الضمير و"خلفه" ما يذكر عوضاً عنه من اسم ونحوه للربط بين الاسم الموصول وصلته، وأما سبب تسمية الأسماء الموصولة بذلك فيعزوه أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) إلى باعث دلالي؛ فيقول: "وإنما سُمّيت هذه موصولات لأنّها نواقص تتّم بما تُوصل به ولذلك بُنيت لأنّها كبعض الكلمة أو كالحرف الذي يُفتقر إلى جملة"³⁸. وجملة ما يؤخذ ممّا سبق أنّ الموصولات سمّيت بذلك لافتقارها إلى صلة وعائد يتّمان معها الكلام، فكانت زاوية النظر إلى هذا المصطلح وتسميته نابعة من منظور دلالي.

3.2.4 - المفعول المطلق:

يعرفه الزمخشري بما يأتي: "المفعول المطلق هو المصدر؛ سميّ بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه. ويسمّيه سببويه الحدث والحدثان، وربما سمّاه الفعل، وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً. وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربةً وضربتین."³⁹ ويدلّ هذا التعريف على أنّ المفعول المطلق والمصدر مصطلحان مترادفان، والحقيقة أنّهما ليسا بالضرورة كذلك؛ إذ ليس كلّ مفعول مطلق مصدراً، وربما يكون هذا ما حمل أحد الدارسين على القول بأنّ المرادفة بينهما تسامح في العبارة"⁴⁰. ذلك أنّ المفعول المطلق لا يأتي دائماً مصدراً للفعل وإنّما تنوب عنه صيغ أخرى مثل مرادفه، أو اسم المصدر، أو ما يدلّ على نوعه، أو صفته، أو عدده، كقولنا: تكلمت كلاماً، وقعدت جلوساً، وضربته أنواعاً من الضرب، وأيّ ضرب، ورجع القهقري، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، وضربته سوطاً...

أما عن سبب التسمية فعّل العكبري (ت 616هـ) تسميته بالمفعول المطلق لكونه المفعول الحقيقي الذي أوجده الفعل من جهة، ولتجرّده من قيد الجار والمجرور من جهة أخرى، فقال: "إنّما سميّ المصدر مفعولاً مُطلقاً لوجهين أحدهما أنّه المفعول على التّحقيق ألا ترى أنّ قولك (ضربت) أي أوجدت الضرب بخلاف قولك ضربت زيدا فإنّك لم تُوجد زيدا وإنّما أوجدت به فعلاً. والثاني أنّ لفظ المصدر مجرّد عن حرف جرّ فلا يُقال (به) وَلَا (فيه) وَلَا (له) وَلَا (معه)"⁴¹.

ويتّضح لنا من خلال هذا التعليل الذي يقدّمه العكبري أنّ إطلاق مصطلح المفعول المطلق على المصدر قائم على أساس الدلالة باعتباره المفعول الحقيقي خلافاً لغيره من المفاعيل، وهو ما ينهض دليلاً على أهميّة الاعتبار الدلالي ومدى مراعاة النحويين له في وضع مصطلحاتهم.

3-4 - اعتبار الشكل:

عني التّحاة في إطلاق عباراتهم الاصطلاحية بمراعاة الجانب الشكلي أيضاً، فاتجهوا إلى اختيار ألقاب تتلاءم وتنسجم في شكلها مع الأمثلة التي يصدق عليها المفهوم، ويبرز أحد الدارسين هذا الاتجاه عندهم بقوله: "لقد وضع النحويون بعض الأسماء الاصطلاحية بمراعاة أشكالها سواء أعلّق ذلك بعدد حروف الكلمة في الاسم أو الفعل أو بنوع - تلك الحروف أو تعلّق بكيفية نطق الصوت ويكثر ذلك في مصطلحات الصوت"⁴².

ويعني ذلك أنّ اعتبار الشكل في التسمية مبنيّ على أساس النظر في بنية الكلمة وما يعتريها من تغيير وهو ما نلمسه في مصطلح جمع التكسير والجمع السالم على سبيل المثال، أو ملاحظة صيغة الكلمة مثل اصطلاحهم "أفعل التفضيل" على الوصف المبني على وزن "أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في أمر حسن أو قبيح، أو بالنظر إلى الحروف من حيث نوعها أو عددها، نحو مصطلح المقصور، الذي يعرفه التهانوي بقوله: "المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة"⁴³.

ويشي هذا الحدّ بأهميّة الشكل وأثره في عملية الاصطلاح، وهو ما ينطبق على مصطلح الممدود والمنقوص والصحيح وقسيمه المعتل والسالم والمهموز والمضعف والمزيد وغيرها من الأمثلة التي تدلّ على تعلق التسمية بنوع الحروف، وأمّا النوع الثاني المتعلق بعدد الحروف فمن أمثله الثلاثي والرابعي والخماسي في الأفعال والأسماء وغير ذلك من المصطلحات التي جاءت تسميتها مرتبطة بشكل الأمثلة التي تندرج تحت المفهوم الذي يقابلها.

وقد مثّلنا لهذا النوع من المصطلحات القائمة على اعتبار الشكل بجمع التكسير الذي يعلّل ابن يعيش تسميته فيقول: "وإنّما قيل له مكسر لتغير بنيته عمّا كان عليها واحده فكأنّك فككت بناءً واحده وبنيته للجمع بناءً ثانياً فهو مشبه بتكسير الأبنية لتغير بنيته عن حال الصحة"⁴⁴.

ويبرز هذا التعليل أنّ طبيعة التغيير الذي طرأ على بنيته عند تحويله من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع هو الذي أوحى إلى واضع المصطلح بتعيين هذه التسمية التي تعكس ما اعتري واحده من تفكيك أجزائه بما يشبه التكسير الذي يلحق الأجسام والمواد، وخلافاً لذلك ما قيل عن جمع المذكر السالم الذي يعلّل الفاكهي في كتابه شرح كتاب الحدود في النحو تسميته بقوله: "وسميّ سالماً: لسلامة بناء واحده، مع قطع النظر عن الزيادة في آخره"⁴⁵.

فالظاهر أنّ السبب في تعيين المصطلح في الجمع السالم وجمع التكسير قائم على النظر في مدى سلامة بناء واحده، وهو أمر مبنيّ على اعتبار الجانب الشكلي دون غيره.

ويمكن أن ندرج ضمن هذا الاعتبار بعض المصطلحات المرتبطة بشكل أعضاء النطق، مثل المصطلحات الدالة على علامات الإعراب من فتح وكسر وضم وتنوين، التي يعود الفضل في ابتداعها إلى أبي الأسود الدؤلي حين قال لكتابه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود"⁴⁶.

ويُستشفّ من قول أبي الأسود السابق أنّ مصطلحات الفتح والضمّ والكسر والغنة (التنوين) ظهرت نتيجة لحديث أبي الأسود عن حركة الفم ووصف هيئة الشفتين عند حدوث الحرف، وهذا الباعث في التسمية لا يمكننا أن ندرجه إلّا ضمن الاعتبار الشكليّ.

4-4 - اعتبار الوظيفة:

وبلاحظ هذا الاعتبار في المصطلحات التي تنطوي ألفاظها على بيان الدور الذي تؤديه في التركيب، بحيث تستمدّ التسمية مسوغاتها من منظور الوظيفة المنوطة بالمفهوم أو الخاصية العامليّة فيه، وفيما يأتي بعض النماذج التي بنيت ألقابها على هذا الاعتبار.

1.4.4 - المفعول له:

المفعول له ويستى أيضا المفعول لأجله، ومن أجله، ويحدّه الفاكهي بأنّه: "المصدر القلبي، الفضلة، المعلّل لحدث شاركه وقتنا وفاعلا"⁴⁷.

ويستخلص من هذا التعريف أنّ من أهمّ شروطه أن يكون مصدرا قلبيا مذكورا للتعليل، ومثل ذلك المصدر (حذر) في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة:19]. فالظاهر أنّ حدّ هذا المصطلح يكشف بوضوح عن الوظيفة التي اضطلع بها وهي علّة الحدث المشارك له في الزمان والفاعل، وقد جاءت العبارة الاصطلاحية المقابلة لهذا المفهوم موحية بهذه الوظيفة المتمثلة في بيان سبب الفعل.

2.4.4 - ضمير الفصل:

وهو مصطلح بصريّ وله مصطلح مقابل عند الكوفيين يسمونه العماد؛ وكان الفراء يستعمله وينسب استعماله إلى أستاذه الكسائي، ومثل ذلك ما أورده في معرض توجيهه للقراءة بالنصب والرفع في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف:39]: إذ قال "وقوله: (إِنَّ تَرْنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ) (أنا) إذا نصبت (أقلّ) عمادًا. وإذا رفعت (أقلّ) فهي اسم والقراءة بهما جائزة."⁴⁸

فالملاحظ أنّ الفراء يميز القراءة برفع ونصب كلمة أقلّ، ويجعل الضمير المنفصل (أنا) في الآية الكريمة عمادا في أحد الوجهين وهو ما اصطلح عليه عند البصريين بضمير الفصل. وقد عرض الرضي في شرحه على الكافية لهذا الضمير معللاً تسميته عند المدرستين ومما قاله في هذا الصدد: "قال المتأخرون: إنما سمي فصلا، لأنّه فصل به بين كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعيّن كونه خبرا، لا صفة، وقال الخليل وسبويه: سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده، بدلالته على أنّه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلّا أنّ تقريرهما أحسن من تقريرهم، والكوفيون يسمونه عمادا، لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط"⁴⁹.

ويدلّ هذا الكلام على أنّ سبب التسمية متأّت من وظيفة هذا الضمير في الكلام، فوجه تسميته بذلك نابع من الاعتماد عليه في الفائدة والفصل بين النعت والخبر إذ يتحقّق أنّ ما بعده خبر لا نعت من جهة، ومن جهة ثانية لتقويته للمبتدأ وتأكيده.

3.4.4 - عطف البيان

وهو أحد التوابع، وهي النعت والتوكيد والبدل والعطف بنوعيه، ويحدّه أبو حيّان الأندلسي بأنّه "تابع جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامد أو بمنزلة الجامد"⁵⁰.

ومعنى ذلك أنّ عطف البيان تابع كالتّعت إلاّ أنّه اسم جامد غير مشتق، يؤتى به لبيان قصد المتكلّم من متبوعه بتوضيحه إذا كان معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة، وذلك نحو قولنا: أقسم بالله أبو حفص عمر؛ فعطف البيان في هذا المثال هو كلمة عمر التي جاءت اسماً جامداً تابعا لأبي حفص فبيّنته ووضحت المقصود منه وشرحته.

وعرض ابن السّراج إلى علّة تسميته فيقول: "ومّمّوه عطف البيان لأنّه للبيان، جيء به وهو مفترق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيدا أبا عمرو، ولقيت أخاك بكرًا".⁵¹

ويعزو هذا التعليل تسمية هذا التابع المركب تركيباً إضافياً إلى وظيفته التي يؤدّيها في السياق وهي وظيفة صريحة ومعلنة في لفظ المصطلح تتمثل في زيادة البيان والتوضيح وإزالة اللبس والإهمام، ممّا يعني أنّ اختيارها اختيار موفق ودقيق.

4.4.4 - حروف الجرّ:

وتسمّى حروف الإضافة أيضاً، ويعلّل شارح المفصل تسمية هذه الحروف قائلاً: "اعلم أنّ هذه الحروف تسمّى حروف الإضافة لأنّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمّى حروف الجرّ لأنّها تجرّ ما بعدها من الأسماء أي تخفضها".⁵² فعلة تسمية حروف الجرّ بذلك تحتمل سببين: إمّا لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها، وإمّا لأنّها تعمل الجرّ، وكان رضي الدين الأستراباذي يميل إلى ترجيح السبب الثاني⁵³؛ وبغض النظر عن اختلافهم في سبب التسمية وأيّ علّة أظهر فإنّ النتيجة واحدة وهي أنّ سرّ تشكّل هذا المصطلح يكمن في اعتبار وظيفة هذه الحروف التي يحدّدها لفظ (الجرّ) وهو الجزء المحدّد في هذا المصطلح المركب، والشيء الأكيد أنّ تسمية هذا المصطلح كسابقيه قائمة على اعتبار الوظيفة.

5- خاتمة:

وفي ختام البحث أعرض إلى أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها:

- إنّ عمليّة تشكّل المصطلحات النحويّة وتسميتها اعتمدت على آلية التوليد الدلالي وما ينضوي تحتها من المجاز، وذلك عن طريق نقل دلالة اللفظ من معناه اللّغوي الأصلي إلى معنى علمي جديد.
- ارتباط تعيين المفاهيم النحويّة بوجود مناسبة أو ملاحظة قدر من التشابه بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي الطارئ إذ لا ينبغي أن يفهم من قولهم "لا مشاحة في الاصطلاح" غياب هذه المناسبة والمشكلة بينهما أو إغفالها.
- ضرورة التمييز بين المعنى اللّغوي للوحدة المعجميّة ومفهوم المصطلح الذي نقلت إليه اجتناباً لأيّ لبس واضطراب على نحو ما أثّر حول العامل من خلاف بين التّحاة، واستشكال مفهومه عند بعضهم نتيجة ارتباط معناه في أذهانهم بدلالته اللّغويّة الصرفية، وعليه فإنّ اشتراطهم لوجود مناسبة بين المصطلح ومعناه اللّغوي لا يعني استمرار دلالته الأصليّة في معناه الطارئ.
- خضوع التسمية في المصطلحات النحوية لبعض الضوابط التي تحكمها اعتبارات معيّنة أهمّها الاعتبار الدلالي والاعتبار النحوي والاعتبار الشكلي والاعتبار الوظيفي، وهو ما يجعلها عمليّة معلّلة ولا مجال فيها للارتجال والاعتباطيّة.

- المصطلح النحوي رمز وسمّة، والباعث على اختيار تسميته يرتبط بما يراه الواضع أهمّ سمة في المفهوم دون اشتراط ملاحظة جميع سماته وخصائصه، مثل اعتبارهم خاصية واحدة فقط في إطلاق مصطلح "المبتدأ" تتعلق بالرتبة وهي خاصية الأوليّة مع التغاضي عن غيرها من الخصائص التي يشتمل عليها المفهوم كالإسناد والتعريّة من العوامل.
- اختلاف زاوية النظر بين المصطلحين إلى السمة الغالبة في المفهوم هي السبب في ظهور الترادف المصطلحي النحوي، نحو ما رأيناه بين مصطلح ضمير الفصل والعماد، أو ما بين المفعول المطلق والمصدر، وهي الظاهرة التي تعدّ إخلالا بأحد مبادئ علم المصطلح وهو مبدأ أحاديّة التسمية.

الهوامش:

- 1- التهانوي محمد بن علي الفاروقي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: 1، 1996م، ج1، ص1.
- 2- يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م، ج1، ص11.
- 3- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 3، 1414 هـ، مادة (ص ل ح).
- 4- الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (دت)، ص28.
- 5- التهانوي محمد بن علي الفاروقي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص212.
- 6- عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص25.
- 7- عبد الحسين المبارك: المصطلح النحوي النشأة الخلاف الجوهر، (علوم اللغة)، مج 9، ع 1، 2006، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص125.
- 8- مصطفى الشهابي: المصطلح العلمي في اللغة العربية في القديم والحديث، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955، ص4.
- 9- أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ص129.
- 10- الصبان محمد بن علي (ت 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1997م، ج1، ص72.
- 11- مصطفى الشهابي، المصطلح العلمي في اللغة العربية في القديم والحديث، ص13.
- 12- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 3، 1414 هـ، مادة [ن ح ا].
- 13- حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2003، ج1، ص15.
- 14- ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 2010م، ج1، ص34.
- 15- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 6، 1996، ص89.
- 16- ابن منظور: لسان العرب، مادة [ع م ل]، ص3108.
- 17- الجرجاني الشريف محمد بن علي: التعريفات، ص122.
- 18- الأنباري كمال الدين أبو البركات (ت 577هـ): أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: 1، 1999م، ص45.

- 19 - أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تح : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1998 م ، ج 2 ، ص 833.
- 20 - ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): الخصائص، ج 1، ص 35.
- 21 - ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت، (د.ت)، ج 1، ص 25.
- 22 - ابن يعيش النحوي (ت 643هـ): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، 1993، ج 1، ص 83.
- 23 - إيناس كمال الحديدي: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006م، ص 120.
- 24 - توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي للنشر، صفاقس، 2003، ص 74.
- 25 - توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص 20.
- 26 - ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، 1996م، ج 1، ص 72.
- 27 - ابن يعيش النحوي (ت 643هـ): شرح المفصل، ج 1، ص 74.
- 28 - الصبان محمد بن علي (ت 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 1، ص 72.
- 29 - ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت 761هـ): شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط: 11، 1963م ، ص 201.
- 30 - المصدر نفسه.
- 31 - أحمد خضير عباس وخالد حوير شمس: المصطلح النحوي : دراسة في علة التسمية، مجلة آداب جامعة ذي قار، 2015، مج. 4، ع: 15، ص 251.
- 32 - توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص 37.
- 33 - عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط 3، (د.ت)، ج 1، ص 545.
- 34 - أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ): التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الرياض، 2008، ج 4، ص 130.
- 35 - ابن يعيش النحوي (ت 643هـ): شرح المفصل، ج 3، ص 138.
- 36 - أبو حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج 3، ص 5.
- 37 - المصدر نفسه.
- 38 - العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م ، ج 2 ، ص 113.
- 39 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 109.
- 40 - توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص 54.
- 41 - العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب ، ج 1، ص 261.
- 42 - توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص 46.
- 43 - الفاكهي عبد الله بن أحمد (ت 972هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993، ص 119.
- 44 - ابن يعيش النحوي (ت 643هـ): شرح المفصل، ج 5، ص 6.
- 45 - الفاكهي : شرح كتاب الحدود في النحو ، ص 114.
- 46 - السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ): أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: 1، 1955، ص 13.

- 47- الفاكهي عبد الله بن أحمد النحوي (ت 972هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، ص 216.
- 48 - الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت)، ج2، ص 145.
- 49 - رضي الدين الاستربادي : شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1978، ج2، ص 456.
- 50- أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص 1943.
- 51 - ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت 316هـ): الأصول في النحو، ج2، ص 45.
- 52 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج8، ص 7.
- 53 - رضي الدين الأسترابادي: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 261.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: 2، 1996م.
2. ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. 2، 2010م.
3. ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
4. ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
5. ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت 761هـ): شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط: 11، 1963م.
6. ابن يعيش النحوي (ت 643هـ): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، 1993.
7. أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992.
8. أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 6، 1996.
9. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1998 م.
10. أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الرياض، 2008م.
11. الأنباري كمال الدين أبو البركات (ت 577هـ): أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: 1، 1999م.
12. إيناس كمال الحديدي: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006م.
13. التهانوي محمد بن علي الفاروقي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط: 1، 1996م.
14. توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي للنشر، صفاقس، 2003.

15. الجرجاني الشريف محمد بن علي: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ت).
16. حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2003.
17. رضي الدين الاستربادي: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1978.
18. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368هـ): أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: 1، 1955.
19. الصبان محمد بن علي (ت 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
20. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت).
21. العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ): الباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م.
22. عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
23. الفاكهي عبد الله بن أحمد (ت 972هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993.
24. الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د. ت).
25. مصطفى الشهابي، المصطلح العلمي في اللغة العربية في القديم والحديث، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955.
26. يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.

المجلات والدوريات:

- 1- أحمد خضير عباس وخالد حوير شمس: المصطلح النحوي: دراسة في علّة التسمية، (مجلة آداب) جامعة ذي قار، مج. 4، ع15. ذي قار، 2015.
- 2- عبد الحسين المبارك: المصطلح النحوي النشأة الخلاف الجوهر، (مجلة علوم اللّغة)، دار غريب للطباعة والنشر، مج 9، ع1، القاهرة، 2006.